

Distr.: General
3 January 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

مشروع التخطيط المركزي للموارد

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (تابع)

مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/180)،
و (A/71/390) و (A/71/628)

عمليات النشر المتبقية. وقدمت الهيئات الرقابية توصيات قيمة؛ وأقر مجلس مراجعي الحسابات، على وجه الخصوص، بأن تنفيذ نظام أوموجا على الصعيد العالمي إنجاز كبير. ومع أن المجلس يسلم بتعقيد التحديات التي يطرحها التنفيذ، فقد ركز على مسؤولية وحدات العمل عن ضمان اعتماد المستخدمين للنظام. ومن بين التوصيات الموجودة المرحّلة من تقارير المجلس السابقة والبالغ عددها ١٦ توصية، نُفذت توصيتان بالكامل، ويجري تنفيذ ١٣ توصية، وأقفل المجلس توصية واحدة.

٣ - وأشار إلى أن الهيكل الإداري الجزأ للأمانة العامة قد شكل تحدياً لنشر ممارسات عمل موحدة، ولا سيما في الكيانات المختلفة المكونة للمجموعتين ٣ و ٤. ووضعت فرقة العمل المعنية باستعراض فترة ما بعد تنفيذ نظام أوموجا ٦٧ توصية تهدف إلى حل تلك المسائل، منها ٥٣ توصية ستنفذ بحلول نهاية عام ٢٠١٦ فيما تعتبر ١٤ توصية تحسينات مستمرة تتعين معالجتها بمرور الوقت. وبما أن عملية تثبيت النظام جارية الآن، تُحشد الجهود لتنفيذ وظائف التوسعة ٢ بحلول نهاية عام ٢٠١٨، تمثيا مع قرار الجمعية العامة ٦٤٨/٧٠ ألف. ويوجز التقرير خطة النشر لكامل نطاق التوسعة ٢ للنظام، بما في ذلك صياغة الميزانية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ وإدارة المؤتمرات والمناسبات، وتخطيط القوة العاملة، وتعزيز العلاقات مع الجهات المانحة والشركاء المنفذين. وتم تجميع العمليات ذات الصلة بصورة منطوية لضمان احترام الموعد المقرر، وفقا لنهج مدروس لإدارة المخاطر. وتشمل الخطة أيضا إجراء التغييرات المتبقية في مجموعة عناصر الأجر التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية وتحديثا كبيرا للبرمجيات مقررا للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٤ - ومضى يقول إن الأمين العام واع بالاستثمار المالي والسياسي الكبير للدول الأعضاء في نظام أوموجا. وقد أدى المشروع، لأول مرة، إلى ظهور البيانات العالمية بشأن التمويل، والموظفين، والشركاء في الأعمال، والعقارات، والمخزون، والمشتريات بشكل آني. ومن خلال تنفيذه، تعمل

١ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرض التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التخطيط المركزي للموارد (A/71/390)، فقال إنه تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ نظام أوموجا في عام ٢٠١٦. ففي تموز/يوليه، نُشرت وظيفة تقدم الخدمات في جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ وفي آب/أغسطس، أطلقت الوحدة البرمجية لإعداد البيانات المالية لعمليات حفظ السلام، بدءا من الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر، أكملت وظيفة إلكترونية لتيسير تبادل المعلومات مع البائعين من أجل التجهيز الآلي للطلبات والفواتير، وكذلك وظيفة للصيانة الوقائية للمعدات في إطار التوسعة ٢ لنظام أوموجا؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم تنفيذ المشروع في المجموعة ٥، بما يشمل ٦٠٠ ١١ موظف وطني و ٦٨٠٠ فرد نظامي، وأكملت المرحلة ١ من التغييرات التي أدخلتها لجنة الخدمة المدنية الدولية على مجموعة عناصر الأجر. ونتيجة لذلك، توسعت قاعدة مستخدمي نظام أوموجا من حوالي ٢٣ ٥٠٠ إلى ٤٢ ٢٠٠ مستخدم في ٤٠٠ موقع في جميع أنحاء العالم، تمثل ٩٨ كيانا تابعا للأمانة العامة.

٢ - وتابع قائلاً إن نظام أوموجا حل متكامل تماما على نطاق المؤسسة يكفل مواءمة السياسات والممارسات على صعيد الأمم المتحدة بأسرها. فبعد عقود من العمل الإداري بشكل منعزل، تعمل الكيانات الآن بشكل وثيق معاً، واعتُمدت على نطاق واسع وظيفة الخدمة الذاتية للموظفين. وقد ساهم الالتزام القوي للأمين العام والقيادة العليا، والحوكمة القوية، والإدارة الفعالة للمشروع والتغيير في نجاح عمليات النشر حتى الآن وستكون هذه العوامل حاسمة لإدارة

عدد مخفض من الموظفين بغية ضمان دعم مستدام للمشروع في المستقبل.

٦ - وأضاف قائلاً إن الاحتياجات من الموارد قدرت في التقرير المرحلي السادس (A/69/385) بمبلغ ١٢٩ ٣٨٦ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ومبلغ ٥٤ ٢٩١ ٧٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ومع ذلك، وكما ورد في التقرير المرحلي الخامس (A/70/369) و (A/70/369/Corr.1)، و (A/70/369/Corr.2)، توجب الاضطلاع بعدد من الأنشطة غير المنظورة في عام ٢٠١٥، لا سيما فيما يتعلق بدعم المجموعة ٣ في مرحلة ما بعد التنفيذ، وتعزيز أنشطة التدريب، والتحضير للنشر في كيانات المجموعة ٤ والتغييرات البرمجية التي لم تكن متوخاة في التقديرات الأصلية. ونتيجة لذلك، حدث تأخير في العديد من الأنشطة المتعلقة بالتوسعة ٢ للنظام، مما أدى إلى نقص في الإنفاق قدره ١٧ ٨٦٧ ٥٠٠ دولار. وبسبب الجهود الموسعة المبذولة لتثبيت النظام في عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦، ستكون موارد إضافية قدرها ٤٠٠ ٨١١ ٢٦ دولار مطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وستقسم وفقاً لترتيب تقاسم التكاليف المعتمد على النحو التالي: حوالي أربعة ملايين دولار من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ و ١٦,٦ مليون دولار من حساب الدعم للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، و ٦,٢ ملايين دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية خلال عام ٢٠١٧. وفي إطار خطة العمل الموضوعية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، لن تكون الموارد الحالية كافية لتغطية الالتزامات المالية للمشروع في آذار/مارس ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، وبدون الموارد الإضافية المطلوبة، سيكون من الصعب الوفاء بالالتزامات المالية المطلوبة لإنشاء وظائف التوسعة ٢ في أوائل عام ٢٠١٧ لكفالة إنجازها بحلول عام ٢٠١٨، ومن المرجح أن ينسحب الموظفون المهرة من المشروع قبل الأوان.

٧ - واختتم قائلاً إن تنفيذ نظام أوموجا لن يكتمل دون نشر التوسعة ٢. وعلى الرغم من الجدول الزمني الطموح

المنظمة على الموازنة بين طرق أداء العمل، وإعادة تحديد الأدوار والمسؤوليات، والحد من الازدواجية في العمل. وتشمل الفوائد النوعية التي تحققت تحسين إدارة شؤون الموظفين وتنظيم الوقت؛ وتبسيط تنقل الموظفين؛ وتحقيق تخفيض في عدد الحسابات المصرفية وتحويلات الأموال؛ والقضاء على قسائم الصرف الداخلية والتسويات بين المكاتب؛ وتوحيد قواعد بيانات العقود الإطارية والموردين على الصعيد العالمي. وتم استعراض منهجية تحقيق الفوائد الكمية مع المسؤولين عن العمليات في ضوء الخبرة المكتسبة في استخدام نظام أوموجا، ويقدم التقرير تقييماً موضوعياً من الأسفل إلى الأعلى للفوائد المحققة على صعيد مختلف الركائز الوظيفية، بما في ذلك مكاسب الكفاءة المتعلقة بالموارد البشرية، والعمليات المالية وعمليات ترتيبات السفر، وإدارة شؤون الموردين على الصعيد العالمي، وخصومات السداد المبكر، ووقف العمل تدريجياً بالنظم القديمة. وإضافة إلى ذلك، حُددت الفوائد الكمية المتوخاة في إطار الميزانيتين البرنامجيتين للفترتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠٢٠-٢٠٢١ وميزانيتين حفظ السلام للفترتين ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ وستبلغ الفوائد التراكمية ١٦٣,٧ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٩ و ٢٠٥,٥ ملايين دولار بحلول عام ٢٠٢١، بعد تثبيت وظيفة إدارة سلسلة الإمداد من التوسعة ٢ لنظام أوموجا.

٥ - وواصل قائلاً إنه بناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أذنت الجمعية العامة للأمم العام بتأجيل تقليص حجم فريق مشروع أوموجا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويتضمن التقرير مقترحات بشأن التقليص التدريجي للحجم وإعادة توصيف الوظائف، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطلبات الموارد، بغية ضمان نقل المعارف من الخبراء الاستشاريين الخارجيين إلى الموظفين وإعادة هيكلة مجموعة الموظفين المكلفين بالمشروع لتلبية الاحتياجات الوظيفية والتقنية لمشاريع التوسعة ٢. ولئن أُحرز تقدم في هذا الصدد، يلزم القيام بالمزيد لتعزيز المعارف والمهارات لدى

١٠ - وذكر أنه تم حتى الآن نشر نظام أوموجا الإدماج (نظام أوموجا الأساس والتوسعة ١) في أربع مجموعات تضم أكثر من ٣٣ ٠٠٠ من المستخدمين على الصعيد العالمي، من بينهم حوالي ١٧ ٥٠٠ من مستخدمي وظيفة الخدمة الذاتية للموظفين. ولئن أدت الإجراءات المحسنة لتقييم حالة التأهب إلى تحديد عدد من المخاطر التي تهدد نجاح التنفيذ قبل النشر في المجموعتين ٣ و ٤، فقد اعتبرت هذه المخاطر أقل أهمية من المخاطر المتعلقة بتأخير النشر. وفي هذا الصدد، عندما طلب إلى المستخدمين في دراسة استقصائية بعد النشر ما إذا كانوا جاهزين لبدء تشغيل المشروع في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أشارت نسبة ٤٧ في المائة من مستخدمي المجموعة ٣ إلى أنهم غير "موافقين إطلاقاً" أو "غير راضين"، فيما أجابت نسبة ٤٩ في المائة من مستخدمي المجموعة ٤ بالطريقة نفسها عندما طرح عليهم السؤال نفسه في دراسة استقصائية سابقة للنشر.

١١ - وأضاف قائلاً إنه لم تقيم الاحتياجات التدريبية بدقة ولم يدرّب المستخدمون تدريباً كافياً قبل النشر، إذ نظمت، في المتوسط، نسبة ٥٣ في المائة من مناسبات التدريب المقررة في كل موقع قبل بدء تشغيل النظام. وعلى الرغم من أن الإدارة لم تستطع، في وقت مراجعة الحسابات، تأكيد ما إذا كان قد تلقى المستخدمون من الأفراد كل التدريب اللازم لأداء أدوارهم، فقد أبلغت المجلس منذ ذلك الحين بأنها وضعت تقارير عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال تقدم إحصاءات مفصلة للتدريب.

١٢ - واسترسل قائلاً إنه على الرغم من توقع المشاكل المتعلقة بنظام أوموجا واتخاذ تدابير تخفيف، فإن حجم المشاكل المبلغ عنها عام ٢٠١٥ قد تجاوز قدرة الإدارة على الاستجابة. وبالرغم من أنه بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، تم تكريس كامل قدرات فريق أوموجا المتصلة ببرمجيات تحليل تصريف الأعمال (٦٤ موظفاً) لدعم مرحلة ما بعد النشر، والتعاقد مع ١٤ خبيراً استشارياً إضافياً لتقديم المساعدة المؤقتة، فإن نقصاً في مهارات تحليل تصريف الأعمال في

لنشرها والمشاريع المتزامنة التي تشمل أدوات وظيفية وتقنية جديدة مقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، فهو يظل واثقاً من أنه، بدعم من الجمعية العامة والقيادة العليا والفريق المتفرغ لإدارة المشروع، يمكن إكمال التنفيذ في الوقت المناسب.

٨ - السيد مكومبا (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): عرض التقرير المرحلي السنوي الخامس لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/71/180)، فقال إن نظام أوموجا مشروع طموح ذو طابع عالمي، يهدف إلى تحديث طرق ونظم لأداء العمل تشمل معظم مهام المنظمة في مجال الإدارة والدعم، وبالتالي فهو أساسي لأداء عملها بكفاءة وفعالية. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت نفقات المشروع ٣٧٤,١ مليون دولار، أي ما يمثل ٩٨ في المائة من الميزانية المعتمدة البالغة ٣٨٥,١ مليون دولار، التي زيد فيها بمقدار ٥٤,٣ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ لتصل إلى ميزانية إجمالية قدرها ٤٣٩,٤ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٧.

٩ - وتابع قائلاً إن نظام أوموجا يظل أساسياً لنجاح إصلاح وتحديث الخدمات الإدارية في الأمم المتحدة، وأدى تحقيق النشر على الصعيد العالمي إلى تغيير كبير من الناحية التكنولوجية ووفر منصة لدعم مبادرات أوسع نطاقاً تتعلق بإحداث تحول في تصريف الأعمال، بما في ذلك نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. غير أنه يجب على الإدارة أن تبين أن بإمكانها تحقيق الفوائد الموعودة، سواء منها الفوائد المالية أو غيرها المتعلقة بتقديم الخدمات. وفي وقت مراجعة الحسابات، كان المجلس يتوقع أنه سيلزم تمويل إضافي وأن الإدارة ستحتاج إلى اتخاذ قرارات صعبة وإجراء تنقيحات كبيرة للخطط الموجودة بالتشاور مع الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ولتحسين التحكم في تكاليف المشروع المتزايدة، أوصى المجلس الإدارة بإجراء مراجعة شاملة لخطط المشروع الحالية وأولوياته من أجل وضع خيارات محددة التكاليف بشكل كامل لتنفيذ النطاق المتبقي.

اقترحتها لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يختص بشروط الخدمة؛ والنشر إلى المجموعة ٥؛ وبناء ونشر التوسعة ٢ لنظام أوموجا؛ وتعميم دعم أوموجا في المجالين الفني وتصريف الأعمال. وعلاوة على ذلك، لم يقيم بشكل كامل أثر التصدي لتلك التحديات في الميزانية في وقت مراجعة الحسابات، كما تعتمد الإدارة اعتماداً مفرطاً على عدد صغير من الموظفين الرئيسيين للاضطلاع بالأعمال ذات الصلة. وتأخر أيضاً النشر في المجموعة ٥ وإنشاء وظائف التوسعة ٢ عن الموعد المحدد.

١٤ - وواصل قائلاً إن الأنشطة المتعلقة بنشر نظام أوموجا الأساس والتوسعة ١ استهلكت معظم ميزانية المشروع. ورغم أنه تمت مناقلة الأموال بين أوجه الإنفاق ونقل بعض التكاليف المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا إلى الإدارات، فإن قدرة الإدارات على مواصلة استيعاب التكاليف غير المباشرة غير واضحة، خاصة وأنه لا يراقب مركزياً مستوى هذه التكاليف. وتظل الإدارة ملتزمة بتحقيق فوائد كمية تراكمية تتراوح بين ١٤٠ مليون دولار و ٢٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٩. ومع ذلك، لا توجد منهجية متفق عليها لتحقيق الفوائد ولم يستطع المجلس التحقق من الفوائد المموسة المحققة التي أبلغت بها اللجنة الاستشارية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتم الاتفاق مركزياً على هدف يتمثل في تخفيض الميزانية بمبلغ ٨١,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٧، وطلب إلى الإدارات أن تساهم فيه من خلال اغتنام فرص القيام بتخفيضات في الميزانية التي تنشأ عن الوظائف المجددة، والوظائف الملغاة، والتخفيضات غير المتصلة بالوظائف. ولكن، يؤدي عدم توافر بيانات أساسية مرجعية لقياس الأداء إلى زيادة احتمال الاتفاق على إجراء تخفيضات على أساس استعداد الإدارات لاستيعاب التخفيضات عوضاً عن الاتفاق على أساس تقييم موثوق به للفوائد الفعلية المحققة.

١٥ - وأردف قائلاً إن الإدارة قد وافقت على الاحتياجات الجديدة من البرمجيات الناشئة عن التغييرات التي أدخلت على شروط خدمة الموظفين، ولكنها لن تكون قادرة على نشر

المجالات الرئيسية، بما في ذلك المحاسبة المالية، وإدارة الصناديق، والسفر وكشوف المرتبات، أدى إلى إعاقة قدرة الإدارة على حل المشاكل على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن عمليات نظام أوموجا كانت مستقرة إلى حد كبير وقت مراجعة الحسابات، فقد صودف عدد من الصعوبات الشديدة بعد التنفيذ. وأبلغت المجموعتان ٣ و ٤ عن أكثر من ٤٠٠ مشكلة، بما في ذلك أحجام كبيرة من البنود المفتوحة، والمدفوعات المتأخرة أو المجددة، والبنود المعلقة، والحاجة إلى ترميمات يدوية للبيانات تتسم بدرجة كبيرة من عدم الكفاءة، وعدم وجود تقارير عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، بما في ذلك تقارير المانحين. ووردت شكاوى خطيرة بشكل خاص من المستخدمين في الكيانات ذات العمليات الميدانية الواسعة، شهد بعضهم حالات تعطل كبيرة في عملهم. وحددت الإدارة ٦٧ مسألة ذات أهمية عالية على أساس المشاكل المبلغ عنها، واعتبرت أنه قد حلت ١١ مسألة منها. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من وصف توافر معلومات مجمعة ومحدثة عن الأداء المالي من الأمانة العامة كلها بأنه فائدة كبيرة من فوائد نظام أوموجا، فقد حددت المجموعتان ٣ و ٤ أوجه ضعف في وظيفة الإبلاغ عن تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال بوصفها مسألة خطيرة وأحرز تقدم محدود في وضع خطط للاستفادة من المعلومات المتاحة في النظام. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من توافر أكثر من ١٠٠٠ تقرير في نظام أوموجا، لم يكن المستخدمون على بينة مما يتوفر من التقارير ومن التقارير التي يتعين عليهم استخدامها، وقد أدى ذلك إلى تقديم أكثر من ٤٠٠ طلب للحصول على معلومات إدارية وتقارير أخرى.

١٣ - وقال إن الإدارة لا تملك خطة محدثة ومحددة التكاليف بشكل كامل من أجل إنجاز النطاق المتبقي للمشروع تأخذ أيضاً في الاعتبار الأولويات المترتبة الأخرى، مما في ذلك الحاجة إلى تثبيت نظام أوموجا وتعزيز قابلية استخدام وظائفه بالنسبة للمجموعتين ٣ و ٤؛ ووقف تشغيل النظام القديم لإدارة الأصول، غاليليو؛ وتنفيذ التغييرات التي

١٩ - وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية، التي أعربت باستمرار عن دعمها لإنجاز النطاق الكامل للمشروع لما فيه مصلحة المنظمة، كما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣، ترحب بالتنفيذ المقترح لوظائف وعمليات التوسعة ٢ للنظام بحلول نهاية عام ٢٠١٨، تمثيلاً مع الجدول الزمني الموافق عليه في قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٧، وتوصي بأن يكون التنفيذ وفقاً للخطة التي اقترحتها الأمين العام. وترحب اللجنة أيضاً بمقترحات الأمين العام لإعادة هيكلة فريق مشروع أوموجا وتقليص حجمه بشكل تدريجي، بما فيها التخفيض المقترح لعدد وظائف الرتب العليا، وهو ما سيؤدي إلى هيكل للوظائف يضم عدداً أقل من ذي قبل من الرتب العليا، ويدعم نقل المعارف من الخبراء الاستشاريين إلى الموظفين. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود للحد من الاعتماد على الخدمات التعاقدية، التي تمثل نسبة كبيرة من تكاليف المشروع. وينبغي وضع بيان جدوى أقوى للمشروع يبرز أوجه الكفاءة والفوائد الفعلية المحققة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام تحديث بيان الجدوى، الذي يستند إلى تقييم للفوائد المحتملة أجري في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية تعرب عن خيبة الأمل لأنه أُحرز تقدم ضئيل في الاستجابة لطلبات الجمعية العامة الاحتفاظ بحسابات مفصلة للتكاليف غير المباشرة وإجراء تحليل للتكلفة الإجمالية للملكية مشروع أوموجا. وتشير كذلك إلى أن مقترحات الأمين العام سترفع إجمالي ميزانية المشروع منذ بدايته في عام ٢٠٠٨ وحتى نهاية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى مبلغ ٥٤٤ مليون دولار، وهو ما سيمثل زيادة بنسبة ٢٣,٨ في المائة على الميزانية المعتمدة الحالية. وبالنظر إلى ضخامة المشروع، سيكون تعزيز الشفافية فيما يتعلق بمجموع التكاليف ذا أهمية فائقة لتمكين الجمعية العامة من اتخاذ قرار مستنير بشأن الاحتياجات من الموارد المقترحة للمشروع، وتزويد الجمعية بضمانات كافية فيما يتعلق بإمكانية السيطرة على تكاليف المشروع على

البرامجيات المحدثة بحلول المواعيد النهائية التي حددتها الجمعية العامة. وإضافة إلى ذلك، أظهرت بعض وحدات العمل زيادة في الالتزام بتنفيذ المشروع، بما في ذلك إدارة الدعم الميداني، التي تولت المسؤولية عن قيادة النشر في المجموعة ٥. وأخيراً، وعلى الرغم من أنه لم يتم بعد وضع خطط مفصلة لتعميم نظام أوموجا وتقديرات دقيقة لتكاليف دعمه وصيانته في المستقبل، من المرجح أن تتجاوز التكلفة الإجمالية للملكية المشروع على مدى ١٥ عاماً، بما في ذلك التكاليف الرأسمالية وتكاليف الصيانة، بليون دولار.

١٦ - وأشار إلى أن المجلس قدم ٣٨ توصية منذ أن بدأ مراجعة حسابات المشروع في عام ٢٠١٢. ومن بين التوصيات المتبقية وعددها ١٦ توصية، تم تنفيذ توصيتين تنفيذاً كاملاً، وكانت ثماني توصيات قيد التنفيذ، ولم تنفذ خمس توصيات، فيما أغلق المجلس توصية واحدة. وتعلق تلك التوصيات التي لم تُنفذ أو التي هي قيد التنفيذ أساساً بالحاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بفوائد نظام أوموجا وإجراءات إدارة التغيير اللازمة لتحقيقها. واحتتم كلمته قائلاً إن التقرير يتضمن خمس توصيات جديدة تهدف إلى تعظيم حظوظ النجاح في إنجاز المشروع.

١٧ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/71/628)، فقال إن نشر نظام أوموجا الأساس والتوسعة ١ على نطاق الأمانة العامة إنجاز من الإنجازات الكبيرة للأمم المتحدة.

١٨ - وتابع قائلاً إن المسائل الخطيرة التي ظهرت عقب كل عملية نشر كبرى لنظام أوموجا تطلبت جهوداً مكثفة لتحقيق تثبيت النظام وأدت إلى حدوث حالات تأخير وتجاوزات للتكاليف المحددة. ولتفادي فترات طويلة من تثبيت النظام، لا بد من أخذ الدروس المستفادة من عمليات النشر السابقة في الاعتبار في الإعداد لعمليات بدء التنفيذ في المستقبل، وكذلك ضمان إدارة قوية للمشروع واتخاذ تدابير استباقية للتصدي لتحديات التنفيذ بغية تفادي حالات التأخير.

الجديدة للنظام الموحد، التي كان ينبغي أن تدخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٦، مما أسفر عن تأجيل تطبيق جدول المرتبات الموحد المقترح وإدخال التغييرات على منحة التعليم، فضلا عن ثلاثة أشهر من التأخير في إنجاز البيانات المالية بعد فترة التجهيز المعتادة في تموز/يوليه، وهو ما أثر على برنامج عمل اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة.

٢٣ - ورأت أنه ينبغي، في المستقبل، تطبيق الدروس المستفادة من مراحل التنفيذ السابقة. وعلى وجه الخصوص، وبالنظر إلى الأثر السلبي للجدول الزمني الطموح للنشر، لا سيما على التدريب، سوف تفحص المجموعة فحصا دقيقا الجداول الزمنية المقترحة للتنفيذ ومبررات المراحل اللاحقة للمشروع. كما ستطلب مزيدا من المعلومات عن الخطط الرامية إلى تعزيز القدرات والخبرات الداخلية فيما يتعلق بنظام أوموجا من أجل دعم انتقال ناجح إلى النظام الجديد، فضلا عن الخطط الرامية إلى إعادة هيكلة الفريق المكلف بمشروع أوموجا لتيسير نقل المعارف من الخبراء الاستشاريين إلى الموظفين وتخفيض الاعتماد على الخدمات التعاقدية.

٢٤ - ومضت تقول إن المجموعة تلاحظ الآراء المتباينة المعرب عنها في التقارير المعروضة على اللجنة فيما يتعلق بتقييم الفوائد وتأسف لعدم تقديم خطة لتحقيق الفوائد إلى الدول الأعضاء. وينبغي تقييم الفوائد على أساس مكاسب في الكفاءة وأهداف فعلية محققة، بدلا من أهداف مصطنعة تتعلق بخفض الميزانية، ويجب إعداد بيان جدوى قوي للمشروع، الذي هو إحدى مبادرات إحداث التحول في أسلوب العمل الأوسع نطاقا والأكثر تكلفة التي اضطلعت بها المنظمة على الإطلاق.

٢٥ - وقالت إن المجموعة تشعر بخيبة الأمل إزاء التقدم المحدود المحرز في الاستجابة لطلبات الجمعية الحصول على حسابات تفصيلية للتكاليف غير المباشرة المستوعبة من قبل الإدارات، وتحليل للتكلفة الإجمالية للملكية مشروع أوموجا، وهو عنصر حاسم كي تتخذ الجمعية العامة قرارات مستنيرة. وينبغي أيضا تقديم تحليل أكثر دقة لنفقات المشروع والمنجزات

مدى الفترة المتبقية من التنفيذ. ولذلك، ينبغي أن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تحليلا لمجموع تكاليف المشروع، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة التي تتحملها الكيانات المنفذة، وبيانا محدثا للجدوى، للنظر فيهما في الجزء الثاني من دورتها المستأنفة الحادية والسبعين. وإلى حين نظر الجمعية العامة في هذين البندين، وأخذا في الاعتبار المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية عن مدى توافر موارد المشروع حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية على ٥٠ في المائة من صافي الاحتياجات المنقحة الإضافية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لتغطية تمويل المشروع إلى أن تصدر الجمعية قرارا آخر في الجزء الثاني من دورتها المستأنفة الحادية والسبعين.

٢١ - السيدة وايراتبانيج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تؤكد مجددا دعمها لمبادرات الإصلاح الإداري، بما في ذلك نظام أوموجا، التي تهدف إلى زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. ويمثل نشر نظام أوموجا الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا تقدما كبيرا نحو الاستعاضة عن عمليات تصريف الأعمال ونظم المعلومات الجزأة بنظام موحد ومتكامل، ويتوقع أن يوفر منصة للقيام بمزيد من التحسينات في عمليات المنظمة، بطرق منها تقديم بيانات أكثر دقة لدعم عملية صنع القرارات، وتبسيط طرق أداء العمل، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالتكاليف واستخدام الموارد.

٢٢ - وواصلت قائلة إنه نظرا لضرورة بذل جهود مكثفة ترمي إلى دعم تثبيت النظام في مرحلة ما بعد النشر وحل المشاكل المتعلقة باستعداد المنظمة بعد كل عملية نشر رئيسية، تم القيام بتنقيحات متعددة للجدول الزمني للمشروع لها تأثير على الميزانية الإجمالية، على الرغم من تشديد مجلس مراجعي الحسابات على ضرورة تحقيق الاستعداد التنظيمي والمؤسسي قبل النشر، وتنفيذ التغيير بطريقة فعالة ومخطط لها، ووضع خطط طوارئ للتخفيف من حدة المخاطر. وشملت التحديات المواجهة تأخيرا في تنفيذ مجموعة عناصر الأجر

الرئيسية من فوائد المشروع المالية. وعلاوة على ذلك، يجب على الأمين العام أن يوازن بين الضورتين المتمثلتين في احترام الجدول الزمني للتنفيذ وتحقيق جاهزية المنظمة، لأن عدم التقيد بأي منهما يؤدي إلى نشوء مخاطر. وخلصت، في هذا الشأن، إلى أن النشر الفني للنظام أقل أهمية من النجاح في إعادة هندسة طرق أداء العمل وتحقيق تغيير دائم في الثقافة السائدة في المنظمة بأسرها. ولذلك، ينبغي أن تقوم الإدارة بوضع خيارات محددة الأولوية ومحسوبة التكاليف بشكل كامل لتنفيذ النطاق المتبقي من المشروع؛ ويجب أن يقدم رؤساء وحدات العمل التدريب اللازم للمستخدمين؛ ويجب توفير الدعم لجهود التنفيذ التي تقوم بها وحدات العمل من أجل تحقيق فوائد أساليب العمل المعززة. وفي الختام، شددت على الأهمية الفائقة للفوائد النوعية لنظام أوموجا، بما في ذلك تحسين جودة وتوافر المعلومات، وتعزيز الشفافية، وصنع القرارات بشكل أكثر استنارة وعلى نحو يضمن مساءلة أكبر، مما يسهم في زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها واتساقها.

٢٩ - السيدة غرانت (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة ألبانيا وتركيا والجزيل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وجورجيا، فقالت إن وفد الاتحاد يؤيد بقوة التخطيط المركزي للموارد في الأمم المتحدة، الذي هو مبادرة واسعة النطاق تتطلب، بالإضافة إلى جوانبها التكنولوجية، إدخال تغييرات على ممارسات العمل، وقواعد المهارات، والثقافة السائدة في المنظمة بهدف تحسين الكفاءة والمساءلة وإنجاز الولايات الطبيعية.

٣٠ - وتابعت قائلة إنه بالرغم من أن النشر قد تقدم بشكل كبير وأنه تم إحراز تقدم مهم، بما في ذلك في تعزيز إدارة المشروع وتحديد الفوائد المحققة، سيسعى وفد الاتحاد إلى الحصول على مزيد من المعلومات بشأن خطط الأمانة العامة لكفالة استعداد الموظفين وتدريبهم قبل النشر في المستقبل وتشجيع تخصيص فترات لتثبيت النظام تكون أسلس

المستهدفة فيه، وينبغي إدراج جميع تكاليف تشغيل النظام وصيانته ودعمه في ميزانية المشروع وإبرازها بشكل شفاف في تحليل التكلفة الإجمالية للملكية، بغض النظر عن مكان وضع هذه التكاليف في الميزانية. وأخيراً، ينبغي ضمان إدارة قوية كاملة للمشروع، وينبغي الاحتفاظ بحسابات كاملة وشاملة وشفافة فيما يتعلق بالموارد المرصودة من الدول الأعضاء.

٢٦ - وأردفت قائلة إن المجموعة تتطلع إلى مناقشة اقتراح تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من المراحل السابقة، وإيلاء اهتمام خاص لاستعداد المنظمة، وإدارة المشروع، والحاجة إلى تدابير استباقية للتصدي للتحديات والمخاطر الكامنة في الجدول الزمني للتنفيذ. وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد، تتساءل المجموعة عن الأساس المنطقي للزيادة الكبيرة المقترحة في الميزانية، ولا سيما بالنظر إلى الشفافية غير الكافية فيما يتصل بمجموع تكاليف المشروع والافتقار إلى دراسة حدود محدثة تعكس أوجه كفاءة وفوائد فعلية محققة. واختتمت كلمتها قائلة إن المجموعة تؤيد تنفيذ النطاق الكامل للمشروع من أجل تحقيق المصالح الفضلى للمنظمة، بغية حماية الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الدول الأعضاء وتحقيق الفوائد الكاملة للمشروع.

٢٧ - السيدة باومان (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، ولاحظت مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ نظام أوموجا، ولا سيما بالنظر إلى حجم وتعقيد المشروع والتحديات الأولية التي ووجهت. ويمثل نظام أوموجا، المنفذ الآن على نطاق الأمانة العامة والمتاح لكي يستخدمه أكثر من ٤٠.٠٠٠ موظف، حلا إداريا حديثا سيمكن من إدارة موارد المنظمة بكفاءة وشفافية وسيؤدي دورا رئيسيا في إصلاح وتحديث إدارتها، ومن ثم توليد فوائد هامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء.

٢٨ - وتابعت قائلة إن تنفيذ التوسعة ٢ للنظام ينبغي أن يكون أولوية، لأنه سيؤدي إلى دمج عمليات إدارية استراتيجية رئيسية مثل صياغة الميزانية وإدارة البرامج، وتخطيط سلسلة الإمداد في النظام ويتوقع أن يعطي الحصة

الاحتياجات ذات الصلة من خلال تحقيق الفوائد؛ وتشجّع الأمانة العامة على استكشاف هذه الإمكانيات قبل طلب موارد إضافية. ولئن كان وفد بلده يؤيد استمرار تنفيذ المشروع، يجب بذل جهود أكبر لإدارة الاحتياجات المالية المتعلقة بذلك، بالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة التي سبق القيام بها. ولذلك، فهو يشجع على مواصلة الجهود للسيطرة على التكاليف التشغيلية؛ وفي هذا الصدد، فهو يدرس توصيات اللجنة الاستشارية دراسة متمعة، لأن بعضهما ربما يعيق، عن غير قصد، مواصلة تنفيذ المشروع. واحتتم قائلاً إنه بالنظر إلى الدور الحاسم لنظام أوموجا ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في تمكين المنظمة من مواجهة التحديات العالمية المعقدة بكفاءة وفعالية، يتوقع أن الفوائد من هاتين المبادرتين ستبرر الوقت المكرس والجهود المبذولة والموارد المستثمرة.

٣٤ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): أشار إلى التحديات الكبيرة التي ووجهت خلال الانتقال إلى نظام أوموجا، وقال إن الزيادة الكبيرة في التكلفة النهائية للمشروع التي أبلغ عنها الأمين العام لا تعكس التكاليف غير المباشرة المتكبدة، التي لم تحسب. وأعرب عن القلق بوجه خاص لأن نظام أوموجا ليس جاهزاً لتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بمجموعة عناصر الأجر للنظام الموحد، ومن غير المقبول أن الأمانة العامة أخفت هذا الوضع ولم تبلغ الدول الأعضاء بهذا الشأن إلا بعد مرور عدة أشهر من اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٧٠. وقد وُضع التشغيل العادي للمنظمة في خطر، وهو حادث خطير يثير الشكوك في قدرة النظام على التكيف مع المتطلبات الجديدة التي قد تفرضها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - وأضاف قائلاً إنه يجب إيلاء اهتمام خاص لتحقيق الفوائد. ويشاطر وفد بلده مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية القلق من أن هدف خفض الميزانية اتفق عليه مركزياً وأنه قد طلب إلى الإدارات تحديد الطرق التي يمكن

وأقصر، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من عمليات النشر السابقة. وإذ تلاحظ مع القلق التأخير في الجدول الزمني للمشروع وتجاوز التكاليف المحددة لهذا الأخير، فهي تود أيضاً الحصول على مزيد من المعلومات عن الآثار المتزايدة في تكاليف المشروع والجهود المبذولة للسيطرة على التكاليف، بطرق منها اعتماد نهج قوي لإدارة المخاطر.

٣١ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا، بما في ذلك الوظائف المتصلة بإدارة سلسلة الإمداد، وصياغة الميزانية، وإدارة البرامج، وإدارة المؤتمرات والمناسبات، والتخطيط للقوة العاملة. وسيساعد تحسين نوعية البيانات التي تقدمها هذه الوظائف كثيراً الأمانة العامة والدول الأعضاء في عملية صنع القرارات. وسيؤدي نظام أوموجا دوراً حاسماً في إصلاح إدارة المنظمة؛ وذكرت أن تنفيذ النطاق الكامل للنظام ضروري لحماية استثمارات الدول الأعضاء، فضلاً عن تحقيق كافة الفوائد من المشروع. وبما أن موظفي الأمم المتحدة هم عاملون في تنفيذ المشروع ومستفيدون منه، ينبغي لكبار القادة إخضاع المديرين للمساءلة عن تعاونهم مع أفرقة مشروع نظام أوموجا.

٣٢ - السيد أوبادياي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الدول الأعضاء أعربت عن حق عن قلقها إزاء عدم وجود رؤية واضحة للغاية النهائية، وخطة لتحقيق الفوائد، وتأييد قوي للقيادة، وحوكمة وإدارة وشفافية مناسبة للمشروع فيما يتعلق بتنفيذ نظام أوموجا، وكذلك إزاء ما ينتج عن ذلك من تجاوزات في الميزانية وحالات تأخر فيما يتصل بالجدول الزمني. غير أن المشروع يظل على المسار الصحيح: حلّ معظم المسائل الناشئة عن التنفيذ في المجموعتين ٣ و ٤، ووضعت خطة للنشر في المجموعة ٥ و تنفيذ التوسعة ٢ للنظام، فضلاً عن التعميم اللاحق للمشروع، وقدم الأمين العام تفاصيل موثوق بها بشأن الفوائد المتوقعة.

٣٣ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يشعر بخيبة الأمل من أنه تُطلب موارد إضافية فيما لم يتم القيام بأي محاولة لتغطية

٣٨ - وأشار إلى أن الجمعية العامة قررت أن التكاليف غير المباشرة للأنشطة من قبيل تنقية البيانات ستستوعبها الإدارات في إطار مسؤولياتها التشغيلية العادية. وعلى الرغم من أن هذا النهج يجعل من الصعب وضع تقديرات واضحة للتكاليف غير المباشرة، فهو على استعداد لتقديم المزيد من المعلومات في هذا الصدد أثناء المشاورات غير الرسمية.

٣٩ - ورأى أن منهجية تحقيق الفوائد المقدمة في الفرع الخامس من تقرير الأمين العام (A/71/390) تختلف اختلافا كبيرا عن منهجية السنوات السابقة ولا تستند إلى مجرد وضع هدف سياسي يتمثل في تخفيض للميزانية وتكليف كيانات المنظمة بتحقيقه. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الفوائد التراكمية للمشروع على المدى الطويل في تصور تكاليف الفرص البديلة لتنفيذ نظام أوموجا. وفي هذا الصدد، سيقدّم تحليل أشمل لتكاليف وفوائد المشروع في المشاورات غير الرسمية.

٤٠ - وأعرب عن أسفه لأن الأمانة العامة لم تبلغ الدول الأعضاء بالتحضيرات التقنية المطلوبة لتنفيذ مجموعة عناصر الأجر التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية وشدد على ضرورة أن يكفل الأمين العام توضيح الاحتياجات التشغيلية والآثار المالية لجميع هذه المبادرات قبل اتخاذ القرارات ذات الصلة.

٤١ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من التحفظات المعرب عنها فيما يتعلق بالتجاوزات في الميزانية، إذا لم يوافق على الاحتياجات المقترحة من الموارد، فإنه لا يمكن الوفاء بالالتزامات المالية للمشروع لعام ٢٠١٧ ولا يمكن تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا بحلول عام ٢٠١٨، مما سيؤدي إلى تكبد تكاليف إضافية. وسيكون اتخاذ الجمعية العامة لقرار في الوقت المناسب بشأن الموارد الإضافية المقترحة أيضا مطلوباً لضمان إعادة توصيف وظائف فريق المشروع بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ تحضيراً لنشر التوسعة ٢ للنظام.

رفعت الجلسة الساعة ١١:١٠.

بما أن تسهم في تحقيق هذا الهدف من خلال تحديد فرص للقيام بتخفيضات في الميزانية. ويمثل هذا النهج شبه منهجية لتحقيق الفوائد لا تستوفي شروط الدول الأعضاء ولا هي في مستوى توقعاتها. ولذلك، يشاطر وفد بلده اللجنة الاستشارية الرأي القائل إنه يجب اتخاذ تدابير عاجلة لإجراء تحليل لتكاليف المشروع الإجمالية وفوائده وصياغة بيان جدوى أكثر واقعية.

٣٦ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه بالرغم من الصعوبات التي تواجه المشروع، فهو يسير في الاتجاه الصحيح كي ينفذ بنجاح. فقبل عام واحد، كان من غير الواضح ما إذا كانت للأمانة العامة القدرة على إتمام التوسعة ٢ للنظام؛ وهو الآن على ثقة بأنه يمكن تنفيذها في الوقت المناسب.

٣٧ - وواصل قائلاً إن نظام أوموجا مشروع ذو حجم ونطاق غير مسبوقين يتطلب مواءمة الممارسات في جميع كيانات الأمم المتحدة، التي أنشأ كل واحد منها عملياته الإدارية وأساليب عمله المنعزلة عن أساليب غيره من الكيانات. وفي الواقع، أشار بائع البرمجيات من أجل المشروع، شركة SAP، إلى أنه لم يتعامل أبداً مع عميل له احتياجات بنفس تعقيد احتياجات الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الجهود المبذولة لتدريب الموظفين، على كثافتها، ظلت غير كافية، ولم يكن التقدير الأولي المتمثل في ستة أشهر لتثبيت النظام بعد النشر دقيقاً؛ فمنظمة بحجم الأمم المتحدة تتطلب على الأقل ١٢ شهراً. وعلى الرغم من أن الجدول الزمني الأولي كان طموحاً أكثر من اللازم، من الضروري جداً الحفاظ على الزخم من خلال ضمان القدرات الكافية وإطار زمني واضح لتجنب إثقال كاهل الموظفين. وعلى الرغم من أن عمليات التمديد الإضافية للجدول الزمني قد تيسر التنفيذ، هناك حد للمبلغ الذي تكون الدول الأعضاء مستعدة لدفعه من أجل المشروع. غير أنه واثق من أن الجدول الزمني المحدد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ سيكون كافياً إذا قدمت الدول الأعضاء الدعم الكامل.